

Distr.  
GENERAL

TD/B/EX(39)/2  
8 May 2006

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
الدورة التنفيذية التاسعة والثلاثون  
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

### الأنشطة التي يضطلع بها للأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير أعده الأمين العام للأونكتاد\*

\* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة لتأخيرات في التجهيز.

## المحتويات

### الصفحة

|    |                                                                                                                                                                                      |
|----|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣  | ..... مقدمة                                                                                                                                                                          |
| ٣  | أولاً - البحث والتحليل في مجال السياسات العامة .....                                                                                                                                 |
| ٥  | ألف - أقل البلدان نمواً .....                                                                                                                                                        |
| ٦  | باء - البلدان النامية غير الساحلية .....                                                                                                                                             |
| ٦  | ثانياً - المسائل القطاعية .....                                                                                                                                                      |
| ٦  | ألف - التجارة الدولية .....                                                                                                                                                          |
| ٦  | ١ - البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد<br>ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى نخبة أقل البلدان نمواً<br>وغيرها من البلدان الأفريقية ..... |
| ٧  | ٢ - الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة من أقل<br>البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة .....                                            |
| ٧  | ٣ - مجالات المساعدة التقنية الأخرى ذات الصلة بالتجارة .....                                                                                                                          |
| ٨  | ٤ - التجارة والبيئة والتنمية .....                                                                                                                                                   |
| ٩  | ٥ - قانون وسياسة المنافسة .....                                                                                                                                                      |
| ١٠ | ٦ - السلع الأساسية .....                                                                                                                                                             |
| ١١ | ٧ - المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية .....                                                                                                                                   |
| ١١ | ٨ - التجارة الإقليمية .....                                                                                                                                                          |
| ١٢ | ٩ - المبادرات الجديدة .....                                                                                                                                                          |
| ١٢ | ١٠ - أنشطة التدريب .....                                                                                                                                                             |
| ١٤ | ١١ - بناء القدرات من خلال التطبيقات الإلكترونية .....                                                                                                                                |
| ١٥ | باء - تطوير الخدمات .....                                                                                                                                                            |
| ١٥ | ١ - برنامج النقاط التجارية .....                                                                                                                                                     |
| ١٥ | ٢ - النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية .....                                                                                                                                      |
| ١٦ | ٣ - النقل والمرور العابر .....                                                                                                                                                       |
| ١٦ | ٤ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية .....                                                                                                                        |
| ١٧ | ٥ - قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .....                                                                                                                                        |
| ١٧ | ٦ - نظام المعلومات المسبقة عن البضائع .....                                                                                                                                          |

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

### ثانياً - (تابع)

|    |                                         |       |
|----|-----------------------------------------|-------|
| ١٨ | ..... الديون والتمويل والتنمية          | جيم - |
| ١٨ | ..... نادي باريس                        | ١ -   |
| ١٩ | ..... نظام إدارة الديون والتحليل المالي | ٢ -   |
| ٢٠ | ..... الاستثمار الدولي وتطوير المشاريع  | دال - |
| ٢٠ | ..... تحليل مسائل الاستثمار             | ١ -   |
| ٢١ | ..... السياسات وبناء القدرات            | ٢ -   |
| ٢٣ | ..... التكنولوجيا                       | ٣ -   |
| ٢٣ | ..... تطوير المشاريع                    | ٤ -   |
| ٢٤ | ..... التأمين                           | ٥ -   |

## مقدمة

١ - ينظر مجلس التجارة والتنمية كل سنة، في إحدى دوراته التنفيذية، في تقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وهذه الوثيقة هي العاشرة في سلسلة الوثائق التي صدرت منذ انعقاد الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس. وهي تتضمن لمحة عامة عن أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يخص التنمية في أفريقيا، فضلاً عن ملخص لأنشطة محددة، بما فيها الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، في كل قطاع من القطاعات التي تدرج ضمن ولاية الأونكتاد. وهذا التقرير يكمل ويستوفي المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/EX(37)/2 التي قدمت إلى دورة المجلس التنفيذية السابعة والثلاثين في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٢ - وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد طلبت، في قرارها ٢٢٢/٦٠، إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أمانة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس كان قد طلب، في استنتاجاته المتفق عليها ٤٨٤ (د-٥٢)، أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، إجراء تحليل مستفيض وتقديم مشورة في مجال السياسات العامة بشأن التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تحقيق النمو والتنمية المستدامين بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - وواصلت شعب وبرامج مختلفة تابعة للأونكتاد تعاونها الوثيق مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وقدمت إسهامات محددة لها ولعمل لجنتها التوجيهية. وقدم الأونكتاد أيضاً التقارير عن أنشطته إلى مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا لإدراجها في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وتقدم أيضاً إلى لجنة البرنامج والتنسيق في نيويورك تقارير مختلف المجموعات المشتركة بين الوكالات، وكذلك فرادى إسهامات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

٤ - وأنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا تنماشى عموماً مع المتطلبات الناشئة عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٣(أ)-(و) من الوثيقة TD/B/EX(35)/2 المقدمة إلى الدورة التنفيذية الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية.

## أولاً - البحث والتحليل في مجال السياسات العامة

٥ - أعدت أمانة الأونكتاد تقريراً بعنوان "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر؟"<sup>(١)</sup>؛ وقدمت نسخة موجزة من هذا التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية بجميع اللغات في دورته الثانية والخمسين. وقد خلص هذا التقرير إلى أن هناك حاجة إلى توخي نهج أكثر نقداً لتقييم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعيته وتأثيره في البلدان الأفريقية، وأوعز إلى صانعي السياسات بالاهتمام أكثر بتكاليف ومنافع الاستثمار الأجنبي المباشر عوضاً عن الاهتمام فقط بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي ينادي التقرير إلى توخي نهج أكثر توازناً وأكثر استراتيجية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ومكيف وفق الأوضاع الاقتصادية والتحديات التنموية في أفريقيا.

٦- وأفضت مداولات المجلس بشأن هذا البند إلى اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها والتي رحب فيها المجلس بالنقاش الحي الذي أثاره تقرير أمانة الأونكتاد بهدف إعادة النظر فيما قد يلزم لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا أكثر فعالية وإنتاجية وفائدة. وفي هذا السياق، طلب الاتحاد الأفريقي من البرنامج الفرعي لتنمية أفريقيا المساعدة على إعداد دراسة حول سبل ووسائل تنسيق تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستويين الوطني والمحلي، ولا سيما في القطاعات الاستخراجية.

٧- وتواصل البحث والتحليل في مجال السلع الأساسية ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا لإعداد الدراسات التالية: "تكاليف سلامة الأغذية الزراعية والامتنال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية: تترانيا وموزامبيق وغينيا، الثمار الاستوائية" (UNCTAD/DITC/COM/2005/2)؛ "الاتجاهات في تجارة السلع الأساسية العالمية، تعزيز قدرة أفريقيا على المنافسة وتوليد مكاسب التنمية" (UNCTAD/DITC/COM/2005/7)؛ "التقدم في تطوير المبادلات الأفريقية في مجال السلع الأساسية" (UNCTAD/DITC/COM/2005/9)؛ "تعزيز تمويل السلع الأساسية وإدارة الصدمات في أفريقيا" (UNCTAD/DITC/COM/2005/10)؛ "تعرض الحكومات الأفريقية لتقلب أسعار النفط الدولية وما الذي يجب فعله بهذا الخصوص" (UNCTAD/DITC/COM/2005/11)؛ "تحسين استدامة إنتاج القطن في غرب أفريقيا" (UNCTAD/DITC/COM/2005/12).

#### ألف - أقل البلدان نمواً

٨- استجابة لطلب مجلس التجارة والتنمية<sup>(٢)</sup>، أجرى الأونكتاد دراسة حول "تآكل الأفضليات التي تستفيد منها أقل البلدان نمواً: تقييم الآثار وخيارات التخفيف منها" (TD/B/52/4)<sup>(٣)</sup>.

#### استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١٠-٢٠٠١

٩- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٤٤/٥٩، إجراء استعراض شامل لبرنامج العمل في عام ٢٠٠٦ في دورتها الحادية والستين، ودعت كافة وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إلى تقديم دعم موضوعي وتقني لعملية الاستعراض". وطلب مجلس التجارة والتنمية أيضاً في دورته الثانية والخمسين من الأونكتاد "تقديم مساهمات موضوعية" في استعراض تقدم تنفيذ الإجراءات والالتزامات في إطار برنامج العمل. واستنبط الأونكتاد مشروعاً يغطي سبعة من أقل البلدان نمواً<sup>(٤)</sup> - خمسة بلدان أفريقية وخمسة بلدان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويتمثل هدف المشروع في إجراء تقييم موضوعي ونوعي

---

(٢) طلب مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين، في استنتاجاته المتفق عليها ٤٧٦ (د-٥٠) (٢٠٠٣)، من الأونكتاد أن يجري "دراسات تحليلية لنتائج التراجع المحتمل للأفضليات بسبب الاستمرار في تحرير التجارة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وأن يوصي، حسب الاقتضاء، باتخاذ التدابير لمساعدة أقل البلدان نمواً في تخفيف النتائج السلبية".

(٣) سوف يقدم وصف أكثر تفصيلاً لمضمون الدراسة ونظر مجلس التجارة والتنمية فيها إلى دورة المجلس العادية الثالثة والخمسين في إطار البند ذي الصلة بأقل البلدان نمواً.

(٤) إثيوبيا، أوغندا، بنغلاديش، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، موزامبيق، نيبال.

لمكانة أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية في تنفيذ التزامات كل منها والأهداف المتفق عليها. ومن شأن هذا المشروع أن يساعد أيضاً على استعراض أداء هذه البلدان فيما يتصل بتدابير الدعم الدولية الممنوحة لها، والسياسات المحلية، والمبادرات المتخذة في حكومات كل منها. ويتنظر أن تدرج نتيجة هذه العملية في استعراض منتصف المدة العالمي الشامل الذي ستقوم به الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦.

### باء - البلدان النامية غير الساحلية

١٠ - لقد ركزت الأبحاث والتحليل الأخرى على البلدان النامية غير الساحلية وعلى طرق وسبل تحسين فعالية نظم النقل العابر والتصدي للمشاكل والتحديات الخاصة التي تواجه بلدان المرور العابر النامية. وقد استُخدمت الدراسة حول "مشاركة البلدان النامية غير الساحلية الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف" (UNCTAD/LDC/2005/3)، الجزآن الأول والثاني) كورقة معلومات أساسية عن السياسة العامة للمؤتمر الوزاري لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، الذي انعقد في آسنسيون بباراغواي في آب/أغسطس ٢٠٠٥ للتحضير لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ. وحث إعلان هونغ كونغ الوزاري الأعضاء على اعتماد تدابير محددة من شأنها أن تيسر الاندماج الأكمل للاقتصادات الصغيرة والضعيفة في النظام التجاري المتعدد الأطراف دون خلق فئة ثانوية من أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقرر أيضاً رصد تقدم مقترحات الاقتصادات الصغيرة في المفاوضات وفي سائر هيئات منظمة التجارة العالمية، بهدف تقديم ردود فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتجارة في الاقتصادات الصغيرة في أقرب وقت ممكن، ولكن قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

### ثانياً - المسائل القطاعية

#### ألف - التجارة الدولية

#### ١ - البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية

١١ - يُنفذ البرنامج المتكامل بالاشتراك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ويساهم في بناء قدرات مستدامة من أجل المشاركة الفعالة والمعرزة للبلدان الأفريقية الشريكة ومؤسساتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي عام ٢٠٠٥ ساعد البرنامج المتكامل البلدان المستفيدة التالية البالغ عددها ١٦ بلداً (أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، السنغال، غانا، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، مالي، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق) على القيام بالتحضيرات الوطنية للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بمشاركة ذات شأن من أصحاب المصالح المحليين، بعد انعقاد اجتماع إقليمي (١٩-٢٢ تموز/يوليه) بشأن مفاوضات الدوحة للأعضاء الرئيسيين في اللجان المشتركة بين المؤسسات من البلدان الـ ١٦ المشمولة بمساعدة البرنامج المتكامل. وساعدت هذه التحضيرات البلدان المذكورة على أن تكون محاوراً فعالاً في الاجتماعات الوزارية التحضيرية للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والدول العربية. واكتملت دراسات الأثر بشأن اتفاقات منظمة التجارة العالمية بالنسبة لكل من بوتسوانا وزامبيا وملاوي. وفي المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، نُظمت تظاهرة موازية في إطار البرنامج المتكامل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر لتبادل

الخبرات، وتم التسليم فيها بأن البرنامج المتكامل قد ساعد البلدان المستفيدة على تحسين فهم واستنباط وتكييف السياسات والتدابير والمؤسسات والموارد لاستخدام تحرير التجارة كمحرك لتوسع التجارة والتنمية والحد من الفقر. وأقيمت مراكز مرجعية بشأن نظام التجارة المتعدد الأطراف ونقاط استفسار وطنية، وتم تعزيزها وتشغيلها في معظم البلدان المستفيدة البالغ عددها ١٦ بلداً. وتم تدريب أكثر من ٣٦٠ مهنيًا (من بينهم قرابة ٩١ امرأة) في البلدان الشريكة، واكتسب هؤلاء الأشخاص معارف ومهارات تفاوضية أكثر عمقاً بخصوص نظام التجارة المتعدد الأطراف. ووُضعت استراتيجيات لقطاعات التصدير للبلدان الشريكة ستيسر تنمية التصدير. وأدرج في البرنامج المتكامل نهج يقوم على سلسلة القيمة للمساعدة على التنوع في البلدان الأفريقية التي تعتمد على السلع الأساسية.

## ٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة

١٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً هو مشروع متعدد الوكالات والمائحين من أجل تنسيق تسليم المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وأنشطة بناء القدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً. وفي الوقت الحاضر يوجد ٢٨ بلداً<sup>(٥)</sup> (٢٣ بلداً من أفريقيا) مشمولاً بالإطار المتكامل. وأنجزت دراسات تشخيصية للتكامل التجاري بالنسبة لـ ١٣ بلداً ونُظمت حتى الآن حلقات عمل لتثبيت صحة الدراسات التشخيصية في ١٤ بلداً. وبالإضافة إلى ذلك عُقدت اجتماعات تنفيذ مع مجتمع المائحين في بروندي والسنغال وكمبوديا ومدغشقر وموريتانيا ونيبال. وشملت مشاركة الأونكتاد في عملية الدراسات التشخيصية بشأن التكامل التجاري إسهامات هامة في فصول الدراسات المتعلقة بالاستثمار وتيسير التجارة في البلدان الأفريقية التالية: بنن وتشاد ورواندا<sup>(٦)</sup>.

١٣- ولقد أصدر الأونكتاد مؤخراً كتيباً حول الإطار المتكامل بشأن "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والمقدمة إلى أقل البلدان نمواً" (UNCTAD/LDC/2005/2)؛ وقد اتضح أن هذا الكتيب قيم في مساعدة البلدان المستفيدة والمحتملة في سياق الإطار المتكامل على تحسين فهم عمليات الإطار.

## ٣- مجالات المساعدة التقنية الأخرى ذات الصلة بالتجارة

### تقديم الدعم بشأن المفاوضات التجارية

١٤- نفذ الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ سلسلة من مشاريع المساعدة التقنية لدعم البلدان الأفريقية على المشاركة بأكثر نشاط في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وشملت هذه الأنشطة ما يلي: تنظيم عدة

---

(٥) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غامبيا، غينيا، كمبوديا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، اليمن.

(٦) يُقدّم وصف أشمل للأنشطة المضطلع بها في سياق الإطار المتكامل إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته العادية الخامسة والثلاثين.

حلقات عمل والمشاركة فيها في أنغولا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وناميبيا؛ ونشر دليل الأونكتاد حول تيسير التجارة الذي يهدف إلى توجيه المستخدمين في خلق البنية المؤسسية لإعمال تدابير تيسير التجارة؛ وإعداد مذكرات تقنية ترمي إلى مساعدة المفاوضين في جنيف وفي العواصم على فهم أفضل لنطاق ومضاعفات مختلف تدابير تيسير التجارة المقترحة في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

#### ٤ - التجارة والبيئة والتنمية

١٥ - فيما يتعلق بالتجارة والتنمية المستدامة، يتمثل الهدف الطويل الأجل لبرنامج التعاون التقني وبناء القدرات في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية على تحليل المسائل البيئية في التجارة والبيئة والتنمية، والستطرق لها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي بطريقة تتفق مع أولوياتها التنموية. وأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات الحالية تتم لصالح التركيز الأفريقي على الوصول إلى الأسواق، ولا سيما فيما يتعلق بالمتطلبات البيئية وقدرة الصادرات على المنافسة، بما في ذلك الفرص التجارية للمنتجات المفضلة بيئياً وتحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية.

١٦ - أما فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق فإن أنشطة الأونكتاد ترمي إلى مساعدة البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية على تصميم نهج استباقي وتحسي أكثر تجاه المتطلبات البيئية والمتطلبات ذات الصلة بالصحة في أسواق الصادرات الرئيسية. وبهذا الخصوص تعمل الفرقة العاملة الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية على مساعدة هذه البلدان على استنباط مدونات وطنية أو دون إقليمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة لمنتجات بستنة يمكن أن توضع أسس لمقارنتها بالاستناد إلى الممارسات الزراعية الجيدة للفريق العامل الأوروبي المعني بمسألة بيع المنتجات بالتجزئة. وفي عام ٢٠٠٥ نظرت سلسلة من دراسات الحالات القطرية، من بينها دراسة تتعلق بكينيا، في تجارب البلدان النامية في مجال وضع مدونات وطنية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة تعكس الأوضاع الوطنية والأولويات الإنمائية. ومن المقرر إجراء دراسات أخرى تركز على البلدان الأفريقية في عام ٢٠٠٦.

١٧ - وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، بدأ مشروع جديد بشأن "تشجيع الإنتاج والفرص التجارية للمنتجات الزراعية العضوية في شرقي أفريقيا" في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهو يستهدف أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. ويتمثل هدف المشروع في المساهمة في التنمية الريفية المستدامة، وتحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر في هذه البلدان الثلاثة عن طريق تشجيع إنتاج المنتجات الزراعية العضوية وتصديرها، فضلاً عن التعاون الإقليمي في هذا القطاع. وستبدأ مرحلة التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٨ - ويقوم الأونكتاد، في إطار مبادرته للتجارة البيولوجية<sup>(٧)</sup>، باستنباط برنامج وطني للتجارة البيولوجية في أوغندا يشجع التجارة والاستثمار في الموارد البيولوجية، وخلق مواطن الشغل، وتشجيع التنمية الاقتصادية، والنهوض بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في أوغندا.

---

(٧) يمكن الحصول على المزيد من المعلومات على الموقع التالي: <http://www.biotrade.org>.

١٩- ويقوم الأونكتاد أيضاً، من خلال برنامج تجارة النبات في أفريقيا، بدعم ستة بلدان في الجنوب الأفريقي - بوتسوانا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، ملاوي، ناميبيا - على القيام بأنشطة البحث والتطوير للتصدي للقيود الحائلة دون تحقيق التجارة المستدامة في الأنواع ذات الأولوية. وتركز هذه الأنشطة على استنباط مؤشرات للحدود، وإجراء تقييمات للثغرات القائمة من حيث الجودة، وتحسين تكنولوجيات التجهيز. ومن شأن النتائج أن تسمح لبرنامج تجارة النبات في أفريقيا بتطوير المنتجات القائمة على التنوع البيولوجي والتي يمكن المتاجرة بها بشكل ناجح بما يولد الدخل للمجتمعات الريفية الفقيرة في المنطقة وبتحقيق أهداف المبادرة.

٢٠- وأطلق الأونكتاد مبادرته المتعلقة بالوقود البيولوجي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لتشجيع استخدام وإنتاج الوقود البيولوجي كتجارة ناشئة وفرصة استثمارية للبلدان النامية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أُجريت بعثات استطلاعية في ثلاثة بلدان من بلدان شرقي أفريقيا (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا) لتقييم احتمالات إنتاج الوقود البيولوجي. وتشير الاستنتاجات الأولية إلى أن هذه البلدان ملائمة لإنتاج الوقود البيولوجي.

#### ٥- قانون وسياسة المنافسة

٢١- ما زال الأونكتاد يطور وينفذ أنشطة لبناء القدرات في مجال قانون وسياسة المنافسة، مكيفة وفق احتياجات البلدان الأفريقية. وهذه الأنشطة يحركها الطلب وتنفيذ بناء على عليه في البلدان الأفريقية والتجمعات الإقليمية الأفريقية (التي تسعى أيضاً إلى وضع سياسة إقليمية للمنافسة)، مثل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وكانت البلدان التالية من بين المستفيدين: أنغولا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، غينيا، كينيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، مصر، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا.

٢٢- ونظم الأونكتاد أيضاً عدداً من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية لمساعدة البلدان الأفريقية على وضع قواعد إقليمية للمنافسة، بما في ذلك للتجمعين الإقليميين للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفيما يتعلق بهذه السوق المشتركة الأخيرة، اعتمد مجلس الوزراء مجموعة من القواعد المجتمعية الإقليمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ويجري حالياً التحضير لتطبيق المبادئ التوجيهية لهذه القواعد المجتمعية. أما بالنسبة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي فقد أعد الأونكتاد مسودة أولى لاتفاق إقليمي بشأن المنافسة، وقامت باستعراضه اللجنة التقنية الدائمة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بويندهوك بناميبيا في تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويجري التحضير في الأونكتاد للعمل بشأن المشروع النهائي للاتفاق، وسيُعرض على اللجنة التقنية الدائمة في خريف عام ٢٠٠٦.

٢٣- وفي إطار مشروع إقليمي للتدريب التجاري، نُظم برنامج تعلم عن بُعد لتدريب المدربين في مجال قانون وسياسة المنافسة في بنن وبوركينا فاسو ومالي في مجال وضع وتنفيذ قانون وسياسة المنافسة لكبار المسؤولين عن التدريب من البلدان المذكورة أعلاه.

## ٦- السلع الأساسية

٢٤- في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفي سياق اللجنة الثانية للجمعية العامة، نظم الأونكتاد اجتماع متخصصين حول "تحديات سياسة السلع الأساسية الدولية - معضلة القطن"، بالتعاون مع حكومة بنن، وأعد مذكرة مسائل حول هذا الموضوع.

٢٥- وأنشأ الأونكتاد نظاماً نموذجياً لتقاسم قواعد البيانات، لجمع وتقاسم المعلومات الكمية بشأن أسعار السلع الأساسية (بما في ذلك سعر الإنتاج في المزرعة، وأسعار التصدير والاستيراد)، والإنتاج الوسيط، وتكاليف التسويق (النقل والتخزين) فضلاً عن المعلومات النوعية (مثل معايير الجودة الوطنية وأصحاب المصالح). وأطلقت مرحلة نموذجية لجمع المعلومات عن قطاع الكاكاو في الكاميرون قصد جمع البيانات عن هذا القطاع وتحديد الكيانات، وتمكين المجلس الوطني للكاكاو والبن من إدارة هذه المعلومات واستخدام نظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية كأداة لنشر المعلومات على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ اختارت إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة نظام تقاسم المعلومات بوصفه واحداً من "الأمر العشرة الهامة التي يجب التعريف بها أكثر".

٢٦- ونفذ الأونكتاد مجموعة من الأنشطة في مجالات إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتصل بالسلع الأساسية والتنمية. وشملت هذه الأنشطة ما يلي:

- تقديم إسهامات ذات شأن لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الاستثنائي الثاني لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية، الذي عُقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بأروشا في تنزانيا بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وفي نفس الوقت ساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على إنشاء بورصة جديدة للسلع الأساسية شاملة للبلدان الأفريقية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وقد أقر ذلك إعلان آروشا.
- تنظيم حلقة عمل بشأن إدارة الثروات المعدنية (١٩-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥) بأوغندا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.
- تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن سلامة الأغذية الزراعية وتدابير الصحة والصحة النباتية للثمار الاستوائية بغينيا (٢٨-٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥)، وموزامبيق (٢٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥)، وتنزانيا (١٤-١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥). ووفّرت حلقات العمل الوطنية إطاراً سهّل التحديد الكمي لتكاليف الامتثال ذات الصلة بمعايير السلامة الزراعية وتدابير الصحة والصحة النباتية. وكمتابعة لذلك سوف يمول مرفق التنمية التجارية النموذجي أنشطة المساعدة التقنية في موزامبيق وغينيا. وقد بدأ تنفيذ برنامج المتابعة بالنسبة لغينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ومن المقرر تنفيذ مشروع المتابعة بالنسبة لموزامبيق في آذار/مارس ٢٠٠٦. وعُقدت حلقة عمل دون إقليمية بشأن اللوائح الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية بالتعاون مع مركز التجارة الدولية في زامبيا.

- تنظيم اجتماع مائدة مستديرة حول "تحسين استدامة إنتاج القطن في غرب أفريقيا" في باماكو بحالي في يومي ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ٢٠٠٥.
- تنظيم وخدمة المؤتمر الأفريقي المعني بالتجارة والتمويل في قطاعي النفط والغاز في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بمابوتو في موزامبيق.

## ٧- المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

٢٧- دعم قدرة البلدان الأفريقية التفاوضية في مجال التجارة: قام الأونكتاد، بوصفه وكالة من وكالات تنفيذ مشروع تطوير القدرات التجارية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، الذي موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام ٢٠٠٥، بتنظيم حلقتين تدريبيتين للبلدان الأفريقية والمشاركة فيهما، إحداهما عاجلت مسألة الخدمات (جنيف، ٢٥-٢٦ نيسان/أبريل) والأخرى عاجلت مسألة المفاوضات الزراعية ومفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (نيروبي، ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه). وتم نشر توصيات هاتين الحلقتين التدريبيتين على نطاق واسع، ولا سيما أثناء الاجتماعات وحلقات العمل المنظمة تحضيراً للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بهونغ كونغ، في الصين. وقام الأونكتاد أيضاً بعدد من البعثات الاستشارية الأساسية لتوفير المعلومات عن مفاوضات جولة الدوحة التجارية، ولا سيما في قطاعات مثل الخدمات.

٢٨- وحضر الأونكتاد سلسلة من التظاهرات التحضيرية الرفيعة المستوى للبلدان الأفريقية، استعداداً للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك مؤتمر وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي بالقاهرة (حزيران/يونيه ٢٠٠٥) وآروشا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، وساهم فيها مساهمة موضوعية. كما ساعد في المعتقدات التي نظمته بعثة الاتحاد الأفريقي بجنيف حول المسائل الحاسمة التي تهم البلدان الأفريقية.

٢٩- وكانت مساعدة الأونكتاد أساسية في تعزيز قدرات المفاوضين التجاريين الأفارقة، في كل من جنيف والعواصم، لتحديد مسائل ومصالح التفاوض الفردية والمشاركة في مفاوضات الدوحة.

## ٨- التجارة الإقليمية

٣٠- دخل مشروع ممول من المفوضية الأوروبية لصالح بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي حيز التنفيذ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ لتقديم المساعدة التقنية بشأن بناء المؤسسات والقدرات لبلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وللمسؤولين الحكوميين في هذا المجتمع الإنمائي في مجال إجراء المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات في العمليات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وقد لعبت حلقة العمل الإقليمية الأولى التي نُظمت في كيب تاون برعاية منتدى المفاوضات التجارية للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي بشأن الخدمات دوراً هاماً في إطلاق أنشطة المشروع. وعقب فوراً منتدى المفاوضات التجارية في مجال الخدمات اجتماع لكبار المسؤولين في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر، واجتماع وزاري لهذا المجتمع الإنمائي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ للتحضير للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. ومكّن هذان الاجتماعان بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي من إعداد توصيات لمشاركة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

٣١- ونُظمت ثلاث دورات تدريبية وطنية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وسوازيلند بهدف التحسيس والتوعية في صفوف أصحاب المصلحة فيما يتصل بمفاوضات الخدمات الجارية على المستويات الإقليمية والأقليمي والمتعدد الأطراف. وكان من بين المعنيين بالأمر شتى الوزارات والوكالات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، المعنية بالمسائل ذات الصلة بالتجارة في الخدمات.

#### ٩- المبادرات الجديدة

٣٢- أعد الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ عدداً من التحاليل التطلعية التي أثارت الوعي وأسهمت في تيسير الحوار الحكومي الدولي وبناء توافق الآراء حول عدد من المسائل التي لها مضاعفات هامة على التجارة والتنمية بالنسبة للبلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى ما يلي:

٣٣- لقد تم استحداث مؤشر التجارة والتنمية وإصداره في نشرة سنوية جديدة حول "البلدان النامية في التجارة الدولية في عام ٢٠٠٥". وهو يغطي في تحليله عدداً من البلدان الأفريقية.

٣٤- وأطلقت سلسلة جديدة حول "التجارة والفقر والمسائل الشاملة لعدة قطاعات" بإصدار النشرة الأولى المعنونة "من أجل خطة مارشال جديدة" للتجارة لأقل البلدان نمواً: كيفية الوفاء بوعود الدوحة الإنمائية والمساعدة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية" (UNCTAD/DITC/TAB/POV/2005/1).

٣٥- وتمثلت إحدى مبادرات الأونكتاد الجديدة في تشجيع مشاركة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، في القطاعات الجديدة والحيوية من قطاعات التجارة العالمية. وعلى إثر سلسلة من الدراسات والنقاشات الحكومية الدولية حول البعض من هذه القطاعات، يعتزم الأونكتاد البدء في نشاط متابعة على مستوى قطري/دون إقليمي في الجنوب الأفريقي حول قطاع الإلكترونيات، بالتعاون مع شركة فيليبس.

٣٦- ويقوم الأونكتاد بدعم الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية التي تشارك فيها عدة بلدان أفريقية، والتي أبدى العديد من البلدان الأفريقية الأخرى اهتماماً بالانضمام إليها؛ والبلدان التي طلبت حتى الآن الانضمام تشمل أوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا ومدغشقر وموريتانيا. ويتيح النظام الشامل للأفضليات التجارية للبلدان الأفريقية فرصة لتأمين الوصول التفاضلي إلى الأسواق في البلدان النامية الأخرى.

#### ١٠- أنشطة التدريب

• بناء القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية

• برنامج التدريب التجاري

٣٧- نظم الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ عدة أنشطة في مجالي التدريب وبناء القدرات لصالح البلدان الأفريقية في إطار برنامجه للتدريب التجاري، الذي ينفذ مشاريع التعاون التقني القائمة على تحليل احتياجات التدريب، وتوفير دورات دراسية مكيفة وفق الاحتياجات، وتدريب المدربين.

٣٨- وتم تحديد ثمانية مراكز تدريب جديدة لتوفير دورات للتعليم عن بُعد، ستة منها في أفريقيا (تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، غينيا الاستوائية).

٣٩- وفي إطار مشروع التعلم عن بُعد المعروف بـ "برنامج بناء القدرات في مجال التدريب على قضايا اقتصادية دولية مختارة"، أُقيمت علاقات تدريبية جديدة في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك مع أمانة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وخلال بعثة التدريب التجاري التي تمت في آذار/مارس ٢٠٠٥، طلبت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا توفير دورة دراسية للتعلم عن بُعد بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مجال الزراعة إلى أمانة الجماعة الاقتصادية المذكورة والدول الأعضاء فيها، فضلاً عن سان تومي وبرينسيبي. وشارك ٩١ مشاركاً من سبعة بلدان في الدورة الدراسية التي نُظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكان الهدف من هذه الدورة الدراسية تعزيز القدرات وتحسين فهم صانعي القرار والمفاوضين التجاريين المكلفين بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الزراعة والمضاعفات بالنسبة للسياسات التنموية الوطنية.

٤٠- وتواصل أيضاً التعاون مع تجمعات إقليمية أخرى في عام ٢٠٠٥ وطلبت منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي واتحاد المغرب العربي مساعدة في إطار التدريب التجاري لاستنباط برامج مشتركة للتدريب وبناء القدرات في مجالات رئيسية من مجالات التجارة والاستثمار.

### برنامج التدريب في مجال الموانئ

#### الأنشطة الإقليمية

٤١- نُظمت دورة لتدريب المدربين بميناء مرسيليا (فرنسا) في الفترة ما بين ١٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونُظمت هذه الدورة بالتعاون مع المعهد الفرنسي للتدريب والمبادلات في مجال الموانئ، وتلقت دعماً من المجلس الإقليمي لمنطقة بروفنس - آلپ - كوت دازور الفرنسية. وحضر هذه الدورة ١٥ مشاركاً من بنن وتوغو وتونس والجزائر والسنغال وغينيا والكاميرون. وتبادل المشاركون وجهات النظر حول المشاكل التي تعترضهم والحلول الممكنة، بدعم من شبكة مراكز التدريب في مجال الموانئ.

٤٢- ونُظمت حلقتا عمل للتعلم عن بُعد حول إدارة دورات التعلم عن بُعد في عام ٢٠٠٥ ونُظمت أولى هاتين الدورتين في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ في موانئ دورو إي ليخواس بالبرتغال وحضرها ١٣ مشاركاً من بنن وتوغو وتونس والرأس الأخضر والسنغال والكاميرون. أما حلقة العمل الثانية فعقدت في الفترة من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بكوناكري في غينيا لأربعة مدرسين من ميناء كوناكري المستقل.

#### الأنشطة الوطنية

٤٣- أُطلقت النسخة الرابعة من برنامج التدريب في مجال الموانئ بالسنغال في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ بمشاركة ١٣ عوناً من أعوان الموانئ. والدورة التدريبية حول الإدارة العصرية للموانئ التي تألفت من ثمانية وحدات و ٢٥٠ ساعة كانت تتم مرتين في الأسبوع حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. أما النسخة الثالثة من البرنامج فهي جارية

بالنسبة للكاميرون. بمشاركة ثلاثة وعشرين شخصاً. وفي عام ٢٠٠٥ أطلق كل من توغو وتونس وغينيا النسخة الثانية. بمشاركة ١١ و ١٨ و ١٢ شخصاً على التوالي. ويقوم حالياً مشاركون من السنغال وغينيا والكاميرون بإعداد أطروحتهم النهائية للحصول على شهادة التدريب في مجال التجارة، في حين أن مشاركين من توغو وتونس قدموا أطروحتهم بالفعل. وحصل على الشهادة أحد عشر مشاركاً تونسياً من أصل ١٢، وكذلك ١٧ مشاركاً من توغو من أصل ١٨.

٤٤- وقد استخدمت كل بلدان هذه الشبكة نسخة التعلم عن بُعد من الوحدة ٥ ج بشأن حوسبة الموائى والتبادل الإلكتروني للبيانات.

### المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية

٤٥- واصل المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية التابع للأونكتاد، وهو شراكة بدأت في الأونكتاد الحادي عشر وترمي إلى تعزيز التدريس والبحث في قضايا التجارة والتنمية الدولية في المؤسسات الأكاديمية في البلدان الأعضاء، تقديم الدعم للجامعات ومعاهد البحث في أفريقيا.

٤٦- وبالإضافة إلى جامعة موريشيوس وجامعة دار السلام، أصبحت جامعة الشيخ أنتا ديوب بداكار عضواً في المعهد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وشاركت الجامعات الثلاث مشاركة نشطة في الاجتماع الأول لشبكة المعهد الإلكتروني (جنيف، ١١-١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥)؛ وأقام ممثلو الجامعات الثلاث روابط مع شعب وبرامج مختلفة في الأونكتاد أثناء إقامتهم بجنيف.

٤٧- وللوصول إلى جمهور أكاديمي أوسع في أفريقيا، نظم المعهد الإلكتروني، بالتعاون مع شعبة السلع الأساسية بجامعة دار السلام، حلقة عمل في التطوير الوظيفي، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لمدّري الجامعات والباحثين في أفريقيا بشأن علم اقتصاد إنتاج السلع الأساسية والتجارة، وحضر حلقة العمل ١٥ مشاركاً من ثمانية بلدان أفريقية (إريتريا، أوغندا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، السنغال، موريشيوس، موزمبيق). وأوفدت أيضاً جامعات المنطقة الثلاث الأعضاء في المعهد الإلكتروني موظفيها لحضور حلقة العمل. وسعت حلقة العمل هذه إلى ترسيخ معارف المشاركين وفهمهم لإنتاج السلع الأساسية والتجارة والاعتماد على مهارات البحث والتدريس القائمة بشأن السلع الأساسية. وعلى إثر حلقة العمل، قررت عدة جامعات أن تُدرج مجموعة المواد التدريسية - كلياً أو جزئياً - في مناهجها الدراسية للتخرج ولما قبل التخرج.

### ١١- بناء القدرات من خلال التطبيقات الإلكترونية

#### مبادرة السياحة الإلكترونية

٤٨- تركز مبادرة السياحة الإلكترونية للأونكتاد على تطوير وتنفيذ الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على الاستفادة بشكل مباشر من السوق الدولية عن طريق تعزيز القدرات المحلية من خلال المشاركة والملكية المحليتين ومع التشديد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل العناصر الرئيسية للمبادرة برنامجاً للسياحة الإلكترونية مصمماً لتمكين البلدان المشاركة من تنظيم

وتسويق وبيع خدماتها السياحية مباشرة؛ وتنظيم دورات تدريبية في مجالات السياحة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني والأعمال الإلكترونية، فضلاً عن خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة الإلكترونية. وفي أفريقيا، نُظمت حلقة دراسية حول الدورة التدريبية بشأن "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة من أجل التنمية" بمالي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بمشاركة ٢٥ مشاركاً رفيع المستوى يمثلون المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومختلف الهيئات الحكومية. ومن المقرر تنظيم دورة دراسية مماثلة للرأس الأخضر ومدغشقر في الأشهر القادمة. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مقترحات مشاريع لكل من السنغال وغينيا ومالي، والمناقشات جارية مع اتحاد المغرب العربي. وبدأت المناقشات مع وزارة السياحة البرازيلية حول المساعدة الممكنة لتقديمها للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية، التي من شأنها أن تكمل الأنشطة في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر التي بدأها الأونكتاد.

## باء - تطوير الخدمات

### ١ - برنامج النقاط التجارية

٤٩ - على إثر طلب مقدم من وزارة التجارة الخارجية في السودان في تموز/يوليه ٢٠٠٥، تم فتح فرع جديد للنقاط التجارية بعطبرة، ولاية نهر النيل، بالسودان. وانعقد الاجتماع الإقليمي العربي للنقاط التجارية الذي رعته وزارة التجارة الخارجية في السودان بالخرطوم في أيار/مايو ٢٠٠٥، وضم ممثلين عن النقاط التجارية من كل من مصر واليمن والأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن ممثلين عن البنك الإسلامي للتنمية بجدة. وشارك الأونكتاد في إعداد التقارير التقنية عن مركز النقاط التجارية الإقليمية ودرب النقاط التجارية المشاركة على استخدام أدوات إدارة بيانات محتويات الإنترنت الخاصة بالاتحاد العالمي للنقاط التجارية مجاناً.

٥٠ - ونتيجة لمساعدة الأونكتاد المقدمة إلى مصر في الأعوام الأخيرة تم أيضاً القيام بأنشطة تدريبية ثنائية بين النقاط التجارية في المنطقة؛ وشملت هذه الأنشطة تدريب النقاط التجارية المصرية لمشغلي النقاط التجارية في السودان على تنظيم وتنفيذ أنشطة النقاط التجارية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٥١ - وقدم الأونكتاد أيضاً الدعم للاجتماع العالمي السنوي للاتحاد العالمي للنقاط التجارية بتايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الذي استطاعت خلاله النقاط التجارية من بنن وبوركينا فاسو وتزانيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق الاستفادة من التدريب على استخدام الأدوات مباشرة.

### ٢ - النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية

٥٢ - أقيم النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية في أكثر من ٣٠ بلداً في أفريقيا. ومعظم هذه البلدان كانت تستخدم من قبل النسخة السابقة من النظام (النسخة ٢) وقد انطلقت عملية التحول إلى النظام الآلي الثاني في بداية العقد. ومعظم مشاريع التحول قد اكتملت الآن ويُستخدم النظام حالياً على أساس يومي في الجمارك ومن قبل السماسرة في كل من إثيوبيا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسودان وغابون ومللاوي وناميبيا والنيجر. ومشاريع التحول ما زالت مستمرة أو بدأ إعمالها في الكاميرون وغينيا (كوناكري) ومدغشقر ونيجيريا وجمهورية أفريقيا

الوسطى. وتم القيام ببعثة لدراسة الجدوى في غينيا الاستوائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بدأ تنفيذ النظام الآلي في صيغته العالمية في كوت ديفوار. وهذه آخر نسخة للنظام ومن المتوقع أن تصبح عملية في عام ٢٠٠٦.

٥٣ - ويوجد مركز إقليمي بواغادوغو ببوركينا فاسو لدعم المشاريع الوطنية ومن المقرر فتح مراكز إقليمية أخرى في بانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى وفي لوساكا بزامبيا.

٥٤ - وموظفو الجمارك وموظفو تكنولوجيا المعلومات من بلدان مستخدمة أخرى يتم توظيفهم في أحيان كثيرة وبنجاح كخبراء للأونكتاد لمشاريع المساعدة التقنية؛ وهذا ييسر تطوير التبادل المثمر للخبرات ويساهم في التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

٥٥ - ومعظم هذه المشاريع تمولها مباشرة البلدان أنفسها بما يبين اهتمامها بتنفيذ النظام كأداة لتحسين فعالية الجمارك وتيسير التجارة.

### ٣- النقل والمرور العابر

٥٦ - استهل الأونكتاد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أنشطة ميدانية لمشروع مموّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية يرمي إلى تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بقدرات مستدامة على تصميم وتنفيذ مبادرات إقليمية لتيسير التجارة والنقل.

٥٧ - وممر النقل العابر النموذجي المختار في أفريقيا هو ممر الترانسكابريفي الذي يربط ميناء خليج والفيس في ناميبيا بلوساكا في زامبيا. وقد أنشئ بالفعل تجمع للأعمال التجارية وهو عملي الآن في ناميبيا اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عُقدت حلقة عمل في لوساكا جمعت بين أصحاب المصالح في كل من زامبيا وناميبيا من القطاعين الخاص والعام؛ وسيُعقد اجتماع آخر في خليج والفيس في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لمناقشة تنفيذ التدابير المحددة لتحسين أداء الممر.

٥٨ - وقام الأونكتاد بعمل بحثي إضافي بشأن أقل البلدان نمواً غير الساحلية ركز على نظم النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية في غرب ووسط أفريقيا.

٥٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عقد الأونكتاد اجتماع خبراء بشأن "تيسير التجارة كمحرك للتنمية". ووفر الاجتماع منتدى لاستكشاف المسائل الناشئة وبحث سياسات تيسير التجارة والنقل وبدائل الإجراءات التي من شأنها أن تدعم استراتيجيات البلدان الإنمائية. وحضر الاجتماع ١٤ بلداً أفريقيا وتجمع تجاري أفريقي إقليمي (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي).

### ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية

٦٠ - إلحاقاً بالمشاورات التي أجريت مع اتحاد المغرب العربي في عام ٢٠٠٤، دُعي الأونكتاد إلى المشاركة في المؤتمر المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير التجارة (طنجة، ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥) الذي نظمته كل من اتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابع للأمم المتحدة وبرنامج تسخير تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). والتوصيات التي تم التقدم بها بهذه المناسبة تدعم مشروع الأونكتاد للمساعدة التقنية في مجالات التجارة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية والاستثمار والإحصاء.

٦١- وشارك الأونكتاد بنشاط في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بتونس (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، من خلال (المشاركة في) تنظيم تظاهرات وحلقات عمل موازية لمؤتمر القمة العالمي وسلسلة من العروض والخدمات الاستشارية بجناب الأونكتاد في المعرض، بما في ذلك بشأن المجالات التالية: قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة الإلكترونية، وتمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأهداف الإنمائية للألفية، والمرأة في مجتمع المعلومات، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. ونظم الأونكتاد أيضاً اجتماعين مواضيعيين في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٥ بشأن "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاقتصادية والاجتماعية" (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) وبشأن "قياس مجتمع المعلومات" (شباط/فبراير ٢٠٠٥). وشارك الأونكتاد أيضاً في مؤتمر البلدان العربية المعني بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عُقد بالقاهرة في أيار/مايو ٢٠٠٥.

## ٥- قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٢- في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشراتها، عمل الأونكتاد عن كثب مع أعضاء آخرين في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى استنباط مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، شارك الأونكتاد وساهم في حلقة العمل بشأن مشروع مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي تدريب أعضاء المرحلة الثانية من برنامج مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إثيوبيا، رواندا، سوازيلندا، السودان، غامبيا، غانا، الكاميرون، موريشيوس، موزامبيق).

٦٣- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شارك الأونكتاد في حلقة عمل حول بناء القدرات لمبادرة الجنوب الأفريقي بشأن قياس مجتمع المعلومات، وقدم مشورة الخبراء حول مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، وقضايا المنهجية وجمع البيانات.

٦٤- وموقع الأونكتاد على الشبكة والخاص بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو مصدر المعلومات المباشر العالمي الوحيد بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما للبلدان النامية، ويشمل مجموعة متنوعة من المعلومات عن البلدان الأفريقية.

## ٦- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع

٦٥- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع هو نظام محوسب لتتبع البضائع أُدخل في عدد من شبكات السكك الحديدية الأفريقية وفي بعض الموانئ خلال العقد الماضي. وفي عام ٢٠٠٥، رصد الأونكتاد تطور شبكات النقل في

المنطقة وأعد تقريراً أولاً ليُستخدم في النقل البري. واستمرار برنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع مرهون بطلبات الأطراف المهتمة وتوافر الأموال.

## جيم - الديون والتمويل والتنمية

### ١ - نادي باريس

٦٦- واصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان المدينة الأفريقية وغير الأفريقية في الإعداد لمفاوضات بشأن إعادة جدولة الديون الرسمية الثنائية أو إعادة هيكلة هذه الديون في إطار نادي باريس. وفي عام ٢٠٠٥ تم تكميل أنشطة الدعم التقني لتحسين استراتيجيات إدارة الديون من خلال حلقات عمل إقليمية في إطار مشروع "بناء القدرة على تحمل أعباء الديون في البلدان النامية". ونُظم بزمبابوي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ اجتماع لمناقشة التجارب الإقليمية للبلدان الأفريقية في إدارة الديون ومسائل القدرة على تحملها. وحضر هذا الاجتماع مسؤولون من وزارات المالية والمصارف المركزية من ١٥ بلداً أفريقياً.

٦٧- ومنذ صدور التقرير الأخير، أعادت خمسة بلدان أفريقية جدولة ديونها مع دائني نادي باريس. وبعد بلوغ نقطة الاكتمال في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اجتمع دائنو نادي باريس في أيار/مايو ٢٠٠٥ لمناقشة حالة رواندا. وتمت معالجة مديونية هذا البلد في إطار شروط كولونيا، بما يعادل شطب الدين الخارجي بما مقداره ٨٢,٧ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك وافق دائنو نادي باريس على شطب مبلغ إضافي قدره ٧,٧ من ملايين من الدولارات من الدين الخارجي على أساس ثنائي. وأضفت عمليتا الشطب إلى إلغاء نادي باريس بأكمله لديون رواندا. وبلغت زامبيا أيضاً نقطة الاكتمال في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وانهقد اجتماع نادي باريس لتقديم التخفيف من عبء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أيار/مايو ٢٠٠٥. ووفر الدائنون الثنائون الرسميون شطباً للديون بناء على شروط كولونيا، بما يعادل ٤٠٣ ١ من مليارات الدولارات. وكما كان الحال بالنسبة لرواندا، قرر المانحون، على أساس ثنائي، تجاوز شروط كولونيا وتعهدوا بشطب مبلغ إضافي قدره ٣٩٣ من ملايين الدولارات من ديون زامبيا الخارجية. واتفق نادي باريس أيضاً على إعادة جدولة نسبة ٥٠ في المائة من الدفعات المستحقة على القدر المتبقي من الديون على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بلغت بوروندي نقطة الحسم، ومُنحت إعفاء مؤقتاً بموجب شروط كولونيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أيضاً تم التوصل إلى اتفاق متجدد بالنسبة لسان تومي وبرينسيبي التي كانت قد بلغت نقطة الحسم في عام ٢٠٠٠ ولكن برنامجها الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي حاد عن مساره في عام ٢٠٠١، ولم يوضع اتفاق نادي باريس السابق موضع التنفيذ. ونتيجة لبرنامج جديد لصندوق النقد الدولي، تم التوصل إلى اتفاق جديد لإعادة جدولة الديون مع دائني نادي باريس بناء على شروط كولونيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ توصلت نيجيريا إلى اتفاق مع نادي باريس بشأن معاملة شاملة لديونها. وفي إطار الاتفاق سيتم شطب ١٨ مليار دولار من ديون نيجيريا المستحقة لنادي باريس، في حين أن مبلغ ١٢ مليار دولار المتبقي المستحق لدائني نادي باريس سوف تُدفع على مرحلتين. وكانت إعادة هيكلة ديون نيجيريا فريدة من نوعها من ناحيتين: كانت نيجيريا أول بلد يحصل على إعادة هيكلة ديون في إطار نادي باريس على إثر التوقيع على صك دعم للسياسة العامة مع صندوق النقد الدولي عوضاً عن برنامج تقليدي لصندوق النقد الدولي؛ وكانت نيجيريا أيضاً أول بلد يحسب قدرته على تحمل الديون الخارجية مع مراعاة احتياجاته الاستثمارية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## ٢- نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٦٨- في عام ٢٠٠٥ انضاف كل من الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي إلى قائمة البلدان التي تحصل الآن في أفريقيا على مساعدة تقنية مباشرة في مجال إدارة الديون من البرنامج<sup>(٨)</sup>. وإجمالاً يتعاون البرنامج حالياً مع ٢٤ بلداً أفريقياً<sup>(٩)</sup>.

٦٩- وخلال عام ٢٠٠٥ أوفد البرنامج تسع بعثات (موظفين أساسيين) لبلدان أفريقية. وخمس من هذه البعثات كانت لها صلة بتنفيذ أنشطة نظام إدارة الديون والتحليل المالي (توغو، الجزائر، جمهورية الكونغو، زمبابوي، مدغشقر) في إطار المشاريع القائمة. وتم القيام بأربع بعثات لتقييم الاحتياجات في بلدان جديدة (جزر القمر، الرأس الأخضر، المغرب، نيجيريا). وبالإضافة إلى ذلك، شارك الأونكتاد في أربع حلقات عمل أو اجتماعات حول مسائل الديون. وشمل ذلك المشاركة في حلقة عمل إقليمية لمعهد الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي<sup>(١٠)</sup> وصندوق النقد الدولي والأونكتاد بشأن إحصاءات الديون (أوغندا)؛ وفي اجتماع تحاور بين أصحاب مصالح عدة حول مسائل الديون نظمه مكتب الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (موزامبيق)؛ وفي حلقة عمل حول الإحصاءات مشتركة بين صندوق النقد الدولي والمعهد الأفريقي المشترك (تونس)؛ وفي حلقة عمل نظمها المركز الإقليمي للمساعدة التقنية لأفريقيا حول استراتيجية الديون (النيجر).

٧٠- وقضى الخبراء الاستشاريون لنظام إدارة الديون والتحليل المالي ما مجموعه ٢٠ أسبوعاً من العمل في سبعة بلدان أفريقية (أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، زمبابوي، السودان، غابون، الكونغو)، وذلك أساساً لتوفير التدريب في مجال إدارة الديون. وبالإضافة إلى ذلك، بعثت أربعة بلدان وفوداً إلى جنيف للتدريب على نظام إدارة الديون والتحليل المالي، على أيدي موظفي هذا النظام الأساسيين (توغو، غابون، كوت ديفوار، الكونغو).

٧١- وواصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى وضع ترتيب لتحقيق اللامركزية فيما يضطلع به في أفريقيا من أنشطة متصلة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي فوق في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ اتفاق تعاون تقني مع وحدة

---

(٨) تشمل أنشطة التعاون التقني المنفذة في إطار نظام إدارة الديون والتحليل المالي إقامة برامج حاسوبية متخصصة لإدارة الديون، فضلاً عن التدريب والمساعدة على استخدامها بفعالية. ويمكّن هذا النظام بشكل خاص المسؤولين عن الديون من إقامة قاعدة بيانات كاملة ومستوفاة بشأن الديون وتوفير إحصاءات دقيقة وفي حينها عن الديون.

(٩) هذه البلدان هي: إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، توغو، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، غابون، غينيا بيساو، كوت ديفوار، الكونغو، مدغشقر، مصر، موريتانيا.

(١٠) معهد الإدارة الاقتصادية الكلية هو معهد إقليمي يعدّ البلدان الأعضاء التالية وعددها ١٣ بلداً: أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، تنزانيا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، كينيا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا. وتتمثل مهمته في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجالي الاقتصاد الكلي والإدارة المالية. وتتعاون خمسة من البلدان المنتمة إلى المعهد بنشاط مع برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (أنغولا، أوغندا، رواندا، زامبيا، زمبابوي).

التدريب التقني "بول ديت"<sup>(١١)</sup>. ويتوقع هذا الاتفاق رسمياً إنشاء مركز إقليمي للتدريب والدعم في مجال نظام إدارة الديون والتحليل المالي داخل مباني بول ديت بياوندي في الكاميرون. وإنشاء الوحدة الإقليمية لنظام إدارة الديون والتحليل المالي ستكون الهدف الأساسي لمشروع مشترك بين نظام إدارة الديون والتحليل المالي وبول ديت. وستكون النية من المشروع، في الأجل المتوسط، تعزيز قدرات بول ديت على تقديم المساعدة التقنية على تسجيل ديون البلدان الأعضاء فيه التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي. وسيهدف المشروع أيضاً إلى تعزيز قدرات الأونكتاد على تقديم المساعدة التقنية على أساس إقليمي. وسيطلب تمويل هذا المشروع، الذي ستكون حصة كبيرة منه لمصلحة بول ديت المباشرة، في عام ٢٠٠٦.

### دال - الاستثمار الدولي وتطوير المشاريع

٧٢- ظل الأونكتاد، طوال عام ٢٠٠٥، يقدم الدعم المكثف لأفريقيا بشأن الاستثمار وتطوير المشاريع، وقد أفاد ما مجموعه ٥٠ بلداً أفريقياً من واحد على الأقل من برامج المساعدة التقنية. وخلال العام، تم تنظيم أكثر من ١٤٠ يوماً من الدورات التدريبية وحلقات العمل في أفريقيا ومن أجلها.

٧٣- وظل الأونكتاد يتعاون مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات لها صلة بتشجيع الاستثمار والعلم والتكنولوجيا وعمليات استعراض النظراء. وبشكل خاص يقدم برنامج عمليات استعراض السياسات العامة في مجال الاستثمار إسهامات وجهية لعملية استعراض الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٧٤- وفي إطار الاستثمار من أجل الشراكة لأغراض التنمية، اشترك الأونكتاد مع مجلس الأعمال التجارية الصيني - الأفريقي لتشجيع الاستثمار الصيني في أفريقيا. وكخطوة أولى تُرجمت ملخصات أدلة الاستثمار إلى اللغة المندارينية ووزعت في الصين.

### ١- تحليل مسائل الاستثمار

٧٥- أفاد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥ بازدهار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أفريقيا في عام ٢٠٠٤. وارتفعت تدفقات الاستثمار إلى داخل البلدان الأفريقية في ٤٠ من أصل ٥٣ بلداً أفريقياً ويُنتظر أن ترتفع مجدداً في عام ٢٠٠٥ نتيجة لاستمرار ارتفاع الطلب على السلع الأساسية، وتميز مناخ السياسات العامة بمزيد من الاستقرار وتزايد مشاركة الشركات عبر الوطنية في مشاريع البنى التحتية.

٧٦- "دليل الاستثمار العالمي: أفريقيا"، قيد الإعداد حالياً ويُنتظر أن يُنشر في منتصف عام ٢٠٠٦. وهناك نشرة إحصائية أخرى هي "الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً في نظرة سريعة في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦"، وهو

---

(١١) بول ديت هو مبادرة مشتركة بين المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا. ويتولى تنظيم التدريب وأنشطة بناء القدرات فيما يتصل بإدارة الديون والمالية لصالح المصارف المركزية في البلدان الأعضاء التالية: بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، السنغال، غابون، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، مالي، النيجر. وثمانية من هذه البلدان تتعاون بشكل نشط مع برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وهذه البلدان هي: بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، غابون، غينيا - بيساو، كوت ديفوار.

يغطي ٣٣ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا، وقد أُعد أيضاً للنشر في عام ٢٠٠٦. وهاتان النشرتان تقدمان نبذاً قطرية لكل بلد من البلدان حول البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. وكذلك في جهد يرمي إلى تعزيز جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وجودة الإحصاءات في المنطقة، شارك عدد من المسؤولين الحكوميين والخبراء الوطنيين من مستوى رفيع في اجتماع خبراء حول بناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: جمع البيانات ووضع السياسات العامة في البلدان النامية، نُظم في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٧٧- وصدر دليل الاستثمار لكل من كينيا وتزانيا، فضلاً عن الدليل الإقليمي الأول لجماعة شرق أفريقيا (أوغندا وتزانيا وكينيا) في عام ٢٠٠٥.

٧٨- وأحرز تقدم في إعداد كُتيب حول الاستثمار الآسيوي في أفريقيا: نحو تعاون جديد فيما بين البلدان النامية، في إطار مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقييم الاحتياجات لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي إلى أفريقيا، ويُنتظر أن يُنشر هذا الكُتيب في عام ٢٠٠٦. وسيصدر هذا الكُتيب في منتصف عام ٢٠٠٦ ومن المفروض أن يُستخدم كإسهام رئيسي من جانب الأونكتاد في الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة.

## ٢- السياسات وبناء القدرات

### عمليات استعراض سياسات الاستثمار

٧٩- تم إعداد استعراضين لسياسات الاستثمار لكل من بنن وكينيا ليصبح مجموع الدول الأفريقية التي أفادت من الاستعراضات ١١ دولة<sup>(١٢)</sup>. وبلغت أربعة استعراضات أخرى للبلدان الأفريقية (رواندا وزامبيا والمغرب ونيجيريا) مراحل مختلفة من الإعداد. وبالإضافة إلى ذلك تم تكييف نموذج استعراض سياسات الاستثمار ليتطرق للاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمزقها الحروب من خلال مبادرة الاستثمار في السلام - وهي مسألة يتم التطرق لها حالياً بخصوص رواندا.

٨٠- وقصد تعزيز أهمية كل استعراض، تضع أمانة الأونكتاد قدراً كبيراً من التشديد على تقديم دعم المتابعة الرامي إلى تنفيذ توصيات استعراضات سياسات الاستثمار. وكجزء من هذه الجهود نُشر مؤخراً تقرير عن تنفيذ استعراض سياسات الاستثمار في مصر. وتلقت سبعة بلدان أفريقية مساعدة على سبيل المتابعة في عام ٢٠٠٥ (أوغندا وبوتسوانا وتزانيا وغانا وكينيا وليسوتو ومصر).

٨١- وتم استيفاء قاعدة بيانات "بوصلية الاستثمار" كما تم نشر دليل للمستخدم. وتشمل البوصلة الآن ٥٥ بلداً أكثر من نصفها بلدان أفريقية.

٨٢- وبشراكة مع المصرف الياباني للتعاون الدولي أُعدت ثلاثة كتب زرقاء حول أفضل الممارسات في تشجيع الاستثمار وتيسيره لكل من أوغندا وتزانيا وكينيا. وتُعد الكتب الزرقاء أداة مبتكرة لد الحكومات بتقييم دقيق

---

(١٢) الدول الأخرى هي إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وتزانيا والجزائر وغانا وليسوتو ومصر وموريشيوس.

وسهل الاستعمال للعوائق الرئيسية التي تحول دون الاستثمار، كما تمدها بتوصيات واضحة بشأن السياسة العامة. ولهذه التدابير وقت قصير للإنجاز وتتعهد الحكومات المستفيدة بتنفيذها في حدود إطار زمني متفق عليه وعادة ما يكون ما بين ١٢ و ١٨ شهراً. ومبادرة الكتاب الأزرق سلّمت بها مجلة المستثمر الأفريقي التي "أُنتت ثناءً حسناً" على الكتب الزرقاء في توزيعها السنوي للمكافآت فيما يتصل بالاستثمار. وقد كان ذلك أيضاً موضوع تقرير خاص على محطة CNBC التلفزيونية للمنطقة الأوروبية.

### تشجيع الاستثمار: دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب

٨٣- في عام ٢٠٠٥ وفرت دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار تدريباً في مجال التعبئة بشأن السياسات العامة لصالح وكالات تشجيع الاستثمار من سبعة بلدان أفريقية في حلقة عمل نُظمت في نيروبي بكينيا. ومتابعة لاستعراض الأونكتاد لسياسة الاستثمار في بوتسوانا، أضيفت الصبغة النهائية على استراتيجية لتحديد المستثمر لقطاع الملابس. كما بدأ استنباط استراتيجية لتحديد المستثمرين لصالح كينيا. وساعد الأونكتاد حكومة ليسوتو على إعداد تشريع يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وبرنامج بوابة الاستثمار، وهو برنامج تفاعلي يقوم على شبكة الإنترنت لتشجيع الاستثمار، يجري حالياً تركيبه وتطويره في جيبوتي. وأضيفت الصبغة النهائية على دراسة تشخيصية حول مناخ الاستثمار في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وتم تقديمها لحلقة عمل بليرفيل في غابون.

٨٤- وأجري عمل استشاري في مالي لتحسين التصرف في تشجيع الاستثمار. وفي أوغندا قُدِّمت المساعدة على استعراض وتقييم استخدام ميثاق للزبون كأداة لتحسين الخدمات العامة المقدمة للمستثمرين. ومبادرة حكومة أوغندا فيما يتصل بمنهجية تقييم الكفاءة في التجارة، التي ترمي إلى تحسين تقديم الخدمات العامة للمستثمرين من قبل ٤٩ مؤسسة حكومية، تلقت دعماً هي الأخرى. وفي إثيوبيا بدأ مشروع جديد مع لجنة الاستثمار الأوروبية للمساعدة على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقرير للأونكتاد عن الإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار واستعراض الأونكتاد للاستثمار وسياسة الابتكار.

### اتفاقات الاستثمار الدولية

٨٥- تحتاج البلدان الأفريقية إلى قدرة وخبرة تقنيتين إضافيتين للمشاركة بشكل فعال في مناقشات و/أو مفاوضات اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها وفقاً لذلك. ومن المحتمل أن تُلقى الاتجاهات الأخيرة في وضع قواعد الاستثمار الدولي (استمرار انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية على الأصعدة الثنائي والإقليمي والأقليمي، وتزايد تشعب الأحكام وتعقدتها، وتداخل الالتزامات، وتكاثر النزاعات بين المستثمرين والدول) بأعباء إضافية على عاتق الحكومات. وقد ساعدت الأمانة البلدان الأفريقية من خلال البحث وتحليل السياسات العامة والمساعدة التقنية. وبشكل خاص، ساعدت أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والدول الأعضاء على وضع اتفاق منطقة الاستثمار المشتركة لبلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والتفاوض بشأنه من خلال المشورة القانونية والمشاركة في ثلاثة محافل تفاوضية إقليمية لمنطقة الاستثمار المشتركة نُظمت في آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠٠٥ وفي آذار/مارس ٢٠٠٦. وستواصل هذه المساعدة بإضفاء الصبغة النهائية على اتفاق منطقة الاستثمار المشتركة وتنفيذه.

٨٦- وقامت الأمانة أيضاً بتنظيم وتيسير جولة من مفاوضات معاهدات الاستثمار الثنائية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في برازافيل بالكونغو. وعقد ٢٥ مفاوضات يمثلون تسعة بلدان ٢٢ اجتماعاً من الاجتماعات الثنائية أفضت إلى إبرام ستة اتفاقات.

٨٧- وتم توفير برنامج تدريبي للمفاوضين في اتفاقات الاستثمار الدولية من البلدان الناطقة بالبرتغالية (بما في ذلك خمسة بلدان أفريقية) باللغة البرتغالية وشمل دورة دراسية تفاعلية تحضيرية ودورة مباشرة.

### ٣- التكنولوجيا

٨٨- خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، نظم الأونكتاد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن "تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر"، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي. وفي أعقاب اجتماع المائدة المستديرة اقترح أن يشارك كل من الأونكتاد ومصرف التنمية الأفريقي في تنظيم ندوة حول الاستثمار في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا خلال عام ٢٠٠٦.

٨٩- وفي إطار برنامج الشراكة مع مشروع مقاطعة جنيف بشأن "وصل أفريقيا"، واصلت الأمانة تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية في تطوير الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتمثل الهدف من المشروع في توفير تدريب مكيف وفق الاحتياجات لمهندسي وفنيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أقل البلدان نمواً في أفريقيا واختبرت ليسوتو كبلد رائد وتم توفير التدريب لعدد من المهندسين والموظفين التقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري حالياً تنفيذ المشروع في مالي.

٩٠- ويجري حالياً إعداد استعراض للعلم والتكنولوجيا والسياسات العامة في أنغولا. وهذا الاستعراض مصمم لمساعدة البلدان النامية على تقييم نظم ابتكارها الوطنية، وتحديد مواطن قوتها، ومواطن ضعفها، والمتاح من الفرص، واستنباط السياسات الملائمة لإدماج العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٩١- وفي أواخر عام ٢٠٠٥ توصل الأونكتاد إلى اتفاق مع حكومي ألمانيا والمملكة المتحدة لإطلاق مشروع حول "المساعدة التقنية وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً في أفريقيا بشأن إنشاء قدرات للإنتاج الصيدي". وسيساعد ذلك هذه البلدان على صياغة قوانين للاستثمار والملكية الفكرية تفضي إلى الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية.

### ٤- تطوير المشاريع

٩٢- لقد عزز برنامج تطوير المشاريع تواجدته في البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية والبلدان الناطقة بالفرنسية. ويوجد حالياً ١٣ مركزاً لتطوير المشاريع في أفريقيا<sup>(١٣)</sup>. وحتى الآن نظمت مراكز تطوير المشاريع الأفريقية قرابة ٣٠٠ حلقة عمل تدريبية في مجال إقامة المشاريع، ويوجد الآن أكثر من ٧ ٠٠٠ شخص مدرب على تطوير المشاريع (مطورو المشاريع الذين حضروا حلقات العمل التدريبية في مجال تطوير المشاريع).

---

(١٣) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، السنغال، زيمبابوي، غانا، المغرب، موريشيوس، موزامبيق، نيجيريا.

٩٣- وأعد الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ دراسات حالات إفرادية حول قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة من خلال تدويلها، كالقدرة على إقامة روابط تجارية مع الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وأوغندا، وعن طريق الاستثمار في الخارج في جنوب أفريقيا.

٩٤- وقدم الأونكتاد مساعدة تقنية للوحدة الخاصة بأفريقيا والمشاركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، بوصفها عضواً رسمياً في اللجنة الاستشارية لمجلس الأعمال التجارية الآسيوي - الأفريقي المنشأ حديثاً، وشارك في إضفاء الصبغة النهائية على استراتيجية المجلس وخطة عمله أثناء مرحلة الإعداد. ومجلس الأعمال التجارية الآسيوي - الأفريقي مصمم بوصفه هيئة تشاورية ومركز معلومات يضم الأعضاء من القطاعات الخاصة الأفريقية والآسيوية وله ولاية واضحة تتمثل في مناقشة مسائل السياسات العامة والتخفيف من القيود التي تمس التجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا.

٩٥- وبدأ الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ برنامجه للربط بين المشاريع التجارية في أوغندا الذي تقوم مؤسسة أوغندا بتنفيذه بالتعاون مع هيئة الاستثمار الأوغندية. ويرمي هذا البرنامج النموذجي الذي مدته عامان إلى تيسير الروابط التجارية في الأعمال التجارية الزراعية وتطوير العقارات والتوريد بالتجزئة والتصنيع والاتصالات السلكية واللاسلكية.

#### ٥- التأمين

٩٦- تم تحديد ولاية الأونكتاد الطويلة العهد المتعلقة بالتأمين في الأونكتاد الحادي عشر، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات أفريقيا وأقل البلدان نمواً. واستجابة لذلك تقوم الأمانة حالياً بطلب التمويل لخمسة مشاريع جديدة ستعود بالنفع على أفريقيا بأكملها. وتم تأكيد هذه المشاريع بوصفها احتياجات ذات أولوية لمنظمة التأمين الأفريقية التي تمثل حكومات القارة وقطاعاتها المعنية بالتأمين. وفي عام ٢٠٠٥ قام الأونكتاد أيضاً ببعثة للمساعدة التقنية والاستعراض لإعادة هيكلة تشريع بوروندي في مجال التأمين وهيئتها المنظمة للتأمين. وعلى إثر نجاح مؤتمر منظمة التأمين الأفريقية والأونكتاد بشأن التأمين في حالات الكوارث، عُقد الاجتماع العام السنوي الافتتاحي للمركز الأفريقي لأخطار الكوارث الذي عُقد بالدار البيضاء في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

- - - - -